**جامعة تكريت**

**كلية التربية للعلوم الإنسانية**

**قسم التاريخ**

**المرحلة الاولى / الدراسة الصباحية**

**مادة حقوق الإنسان والديمقراطية**

**عنوان المحاضرة / مفهوم الديمقراطية وتطورها**

**مدرس المادة: م. م. ثائر سلمان فيصل**

## المحاضرة السابعة

### مفهوم الديمقراطية وتطورها:

هو مفهوم تاريخي اتخذ صوراً وتطبيقات متباينة وان كان في جوهرهِ مثل اعلى يتمثل في المساواة بين البشر في فرص الحياة بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسمح للإنسان ان يطور امكاناته واطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات، وهو ليس مفهوماً جديداً فأن محتواه ومعانيه يُثير جدلاً عند مختلف الشعوب ولدى العديد من المدارس السياسية والفكرية .

ولدراسة مفهوم الديمقراطية يجب العودة إلى جذور هذا المصطلح وأول ظهور له عند الاغريق (اليونانيين القدماء في القرن الخامس ق.م) وهو مركب من كلمتين تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب ، وشاع هذا المفهوم منذ ذلك التاريخ تعبيراً عن حالة سياسية في دولة المدينة (أثينا) لحكم الشعب .

وتعرف على انها نموذج جديد في ممارسة السلطة يختلف عن الانظمة السابقة كنظام الملك والامبراطور والاله ، وفيه يجتمع المواطنون ويشتركون في اتخاذ القرارات اللازمة وكانت تطبق على الجماعات الصغيرة التي وجدت في مدينة اثينا فالديمقراطية عندهم حكم الأقلية لأنها لا تمثل الشعب كله فكان يقتصر على الرجال الأحرار، أما العبيد فهم في نظرهم ليسوا جزءاً من الشعب الذي يمارس الحكم ، فأنها كانت تعبر عن نمط معين من المجتمع لا على شكل معين من الحكومة فديمقراطية أثينا كانت تعني عدم وجود فاصل بين الدولة والمجتمع وبذلك فأن الشعب يتولى السلطة بصورة مباشرة على كل المستويات (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية)،ليناقش كل القضايا السياسية المهمة مناقشة مباشرة ويصدر فيها قراراتهُ بالإجماع لأن الذين أسسوا النظام الديمقراطي كانوا فئة قليلة من الناس هم الذين قرروا من الذي يستحق أن يدخل في نطاق الشعب الحاكم، ومن الذي لا يستحق فاستثنوا النساء والاطفال والرقيق رغم انهم يشكلون الأغلبية الساحقة وسميت (بالديمقراطية المباشرة او النقية).

وكانت تتميز بخاصيتين أساسيتين هما: الاولى: أنها كانت ديمقراطية مباشرة، أي لم يكن هناك نواب منتخبون وانما الشعب يشترك اشتراكا مباشرا في حكم نفسه عن طريق الجمعية، والاشتراك في المناقشات العامة، اي ان الشعب يساهم مساهمة فعلية في الحكم، والثانية: ان هذه الديمقراطية القديمة لم تكن تعرف الحرية بمعناها الحديث، فكان على الفرد ان يخضع لقوانين الدولة مهما كان فيها من اجحاف بحقوقه وحرياته الشخصية.

فأن ذلك لا يعني ان حكم الشعب أو المشاورة أو المشاركة لم تكن معروفة لدى البشرية قبل هذا التاريخ بصورة أو بأخرى ، فأن جذور الديمقراطية موجودة في الحضارات القديمة (وادي الرافدين ، ووادي النيل ، والهند ، والصين) التي سبقت وتزامنت مع الحضارة اليونانية القديمة أو تلك التي ظهرت بعد الحضارة اليونانية القديمة كالمسيحية والإسلام باعتبارها شرائع سماوية حملت مبادئ العدل والمساواة والحرية هذه من ناحية ، من ناحية اخرى فأن مصطلح الديمقراطية قد

تطور وتنوعت معانيه ومحتوياتهُ عبر التاريخ البشري أي ان لـه ابعاد متعددة وقد تغير معناه مع تطور مشكلة الحكم ، لذا فأن محتوى هذا المصطلح ليس ثابتاً وان مفهوم الديمقراطية عند بعض الفلاسفة ومنهم ارسطو عدها نوعاً من انواع الانظمة السياسية الا انها كانت بالنسبة له احد الاشكال الفاسدة التي تنشر الفساد في المدينة

ومن جانب اخر فقد ظهرت الديمقراطية في جزيرة العرب بإسم اخـر هو الشورى فقد كانت تقاليد العرب قبل الرسالة الإسلامية تتميز بخصائص لعل ابرزها الابتعاد عن مفهوم الرئاسة الوراثية وثبات فكرة الشورى ، وقد ورد ذكر هذا المفهوم (الشورى) في القرآن الكريم كما في قولهِ تعالى **{وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْـرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}**، وفي السيرة النبوية الشريفة المليئة بالشواهد العملية على ان الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) كان دائم التشاور مع اصحابهِ ويكره الاستبداد بالرأي اذ قال صلى الله عليه وسلم (استعينوا على امركم بالشورى) وعدت الشورى قاعدة من قواعد الحكم الإسلامي وبالتالي فأن مبادئ الإسلام تُـأكـد انسجامها مع الديمقراطية

وعندما انهارت دولة المدينة في اليونان القديمة وقامت الامبراطوريات لم تعد كلمة الديمقراطية متداولة ولم تظهر مرة اخرى الا عندما بدأت الشعوب الأوربية تصارع الاستبداد والملكيات المطلقة ابتداءً من القرن الثالث عشر الميلادي حتى قيام الثورة الامريكية سنة (١٧٧٦م) التي تمخضت منها استقلال الولايات المتحدة وقيام الثورة الفرنسية سنة(١٧٨٩م)، وفي أواخر القرن الثالث عشر فقد اكتسب مفهوم الديمقراطية الكثير من الاتساع لما يحمله من معانٍ في كفاح طبقة البرجوازية الصامدة ضد الاقطاع والانظمة الملكية المستبدة وخاصة في القرن التاسع عشر واخذت الديمقراطية الحديثة التي ظهرت في أوربا بشكل اخر تسمى الديمقراطية الليبرالية غير المباشرة أو ديمقراطية تمثيلية، أي ديمقراطية يختار فيها الشعب فئة قليلة منه تكون ممثلة له وحاكمة باسمه واعطت حق الانتخاب لأبناء البرجوازية فقط عن طريق وضع شرط مالي ليس فقط للترشيح بل للانتخابات ، ووضعت الطبقة البرجوازية حدوداً مع مصالحها لمهمة الدولة من حفظ الأمن من الداخل والخارج واقامة العدل فقط وفي القرن التاسع عشر شهد ولادة نمط اخر من الديمقراطية بشكل جديد وهي الديمقراطية الماركسية التي بشرت بفكر سياسي هو قيام أول نظام شيوعي على أثر ثورة اكتوبر البلشفية سنة (١٩١٧م) وقيام الاتحاد السوفيتي بالديمقراطية الشعبية.

وهكذا بدأ العالم يشهد ظهور مفاهيم ومصطلحات مثل (الديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية الأوربية _ والديمقراطية الماركسية ويطلق عليها ايضاً الديمقراطية الشعبية) فقد اخذ تصنيف الديمقراطية ومفهومها يتكون على اساس النظام الحزبي القائم داخل كل دولة ، وبذلك فأن الديمقراطية الليبرالية هي ديمقراطية تعددية _ أي قائمة على اساس وجود احزاب متعددة ، في حين اعتبرت الدولة الشيوعية انظمتها القائمة على اساس الحزب المهيمن أو الحزب الواحـد (ديمقراطية مركزية) وهذا المصطلح هو مفهوم مستمد من افكار الزعيم الثوري الروسي فلاديمير لـينـين قـائـد الثورة الشيوعية في روسيا ويرى ان الديمقراطية المركزية هي التي تجمع بين النظام الحزبي والديمقراطية داخل الحزب .

وبعد تبني العديد من دول أسيا وافريـقيا نظام الديمقراطية التعددية (البرلمانية) بعد الاستقلال فقد انتهت هذه التجارب بالفشل أو الاطاحة بها من خلال الانقلابات العسكرية ، واخذوا يتحدثون عن امكانية إقـامة ديمقراطية في اطـار نظام الحزب الواحد بسبب تـأثرهم في الدول الشيوعية وهو سمة من سمات الدكتاتورية لأنه يلغي التعددية الفكرية والسياسية وتتنافى مع

الفكر الديمقراطي حيث اتجهوا إلى نماذج خاصة بهم من الديمقراطية اخذت مصطلحات مختلفة من خلال قادة واحزاب هذه الدول وعلى سبيل المثال الديمقراطية الموجهة عند الزعيم الاندنوسي أحمد سوكارنو الذي قاد بلاده إلى الاستقلال في (١٧ آب ١٩٤٥م)، حيث طرحها على شعبهِ في (٢١ شباط ١٩٥٧م) قائلاً :ان الديمقراطية الموجهة هي الديمقراطية الاندنوسية الحقة ، اما الديمقراطية التي تم تطبيقها في اندنوسيا حتى ذلك التاريخ فهي ديمقراطية غربية ومستوردة وفي نظره نظام خاطئ وحكومة خاطئة وليست اندنوسية _ وترتكز الديمقراطية الموجهة على ثلاثة افكار اساسية هي المرهنية أي القاعدة الشعبية المحرومة من ابناء اندنوسيا ، والزعامة القوية والتوجيه من القمة ، والمشاورة هي مستمدة من التقاليد والقيم الإسلامية في الشورى ، وبذلك تستند الديمقراطية الموجهة إلى دستور سنة (١٩٤٥م) الاندنوسي يقودها إرشاد نير بالاشتراك مع ممثلين من مختلف فئات الشعب لأنها تنسجم مع شخصية ونظرة الامة الاندنوسية وتشمل جميع جوانب حياة الدولة والمجتمع السياسية والاقتصادية وغيرها ، وان محتواها هو التشاور ولا تنفي وجود المعارضة وهي وسيلة لا غاية بهدف الوصول إلى مجتمع عادل تسودهُ الرفاهية .

وفي العراق طرح مؤسسو جماعة الاهالي في بداية الثلاثينات من القرن العشرين فلسفة الاصلاح الشعبي بإسم الشعبية واصدروا جريدة الاهالي سنة (١٩٣٢م) وكانوا ينادون بإقامة نظام حكم دستوري وديمقراطي، وورث الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس سنة (١٩٤٦م) _ الافكار الديمقراطية والاجتماعية لجماعة الاهالي وكان يدعو إلى تحويل العراق إلى ديمقراطية حديثة وظل هدفهُ حتى اختفى عن الساحة السياسية في اواسط السبعينات من القرن العشرين .

وفي الصين ظهرت الديمقراطية الجديدة الذي دعا اليها الزعيم الصيني المعروف ماوتسي تونغ الذي عد الديمقراطية في الدول الغربية ليست الا نظاماً تحتكر فيه الطبقة البرجوازية وتستبعد فيه الطبقات الشعبية وهي ديمقراطية قديمة ، وان الديمقراطية الجديدة في بلادهِ الصين التي تولى الحزب الشيوعي فيها الحكم سنة (١٩٤٩م) هي نظام يقوم على التحالف بين الفلاحين والطبقة العاملة والبرجوازية الوطنية والصغيرة ، وهي مرحلة في الطريق إلى المجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي في خاتمة المطاف ، لكن الديمقراطية الجديدة عند ماوتسي تونغ هي صورة من صور الديمقراطية المركزية _ فالديمقراطية والحرية بالنسبة له هي نسبية وليست مطلقة ، وعلى مستوى الشعب لا يمكن الاستغناء عن الحرية لكي لا يمكن الاستغناء عن الانضباط ، ولا يمكن الاستغناء عن الديمقراطية كما لا يمكن الاستغناء عن المركزية _ وهذه الوحدة بين الديمقراطية والمركزية وبين الحرية والانضباط في نظر ماوتسي تونغ هي التي تشكل الديمقراطية المركزية بالنسبة له .

اما الديمقراطية الوطنية فقد ظهرت في افريقيا _ غينيا _ بعد استقلالها سنة (١٩٥٨م) بقيادة زعيمها الغيني احمد سيكوتوري ودعا اليها ، ويعد من الزعماء الافارقة المتأثرين بالافكار الماركسية فنظام الديمقراطية الوطنية في نظره يستجيب لشروط مختلفة وان ما يميزهُ هو انهُ يحمل طابع وحدة السكان التي لا غنى عنها في الامم القيد التكوين لاسيما في البلدان التي خضعت للسيطرة الاستعمارية أذ يؤكد على انها نظام وطني قائم على الديمقراطية لحكم الشعب ويديرها ويراقبها حزب وطني مهمتهُ ان يكون حزباً وحيداً اختار طوعاً درب التطور المنسجم والذي يستبعد تشكيل طبقات اجتماعية متنازعة تهدد لا محاله الوحدة الشعبية وبالتالي وجود الامة وبقاءها وتماسكها ، فأن الديمقراطية الوطنية عند احمد سيكوتوري هي التي

ترتكز على نظام الحزب الواحد وهو الحزب الذي يتحقق ويتجلى مضمونه الديمقراطي وحدة شعبية وحزب شعبي يفترض وجود لغة واحدة وبرنامج واحد ومبادئ وافعال .

وفي روسيا سنة (١٩٨٥م) عند وصول ميخائيل غورباتشوف إلى سدة الحكم في الاتحاد السوفيتي واصبح امیناً عاماً للحزب الشيوعي فقد جلب رياح التغيير الديمقراطي _ وطرح سياسة أو نظرية البيروسترويكا _ وهي تعني اعادة البناء والفكر الاشتراكي _ وهي الاعتماد على الابداع الحي للجماهير، انها تطور متعدد الاتجاهات للديمقراطية والادارة الذاتية الاشتراكية ، انها تعني تعميم روح المبادرة وتعزيز النظام والانضباط وتوسيع العلانية الشفافية والنقد ، والنقد الذاتي في جميع مجالات حياة المجتمع ، انها احترام رفيع المستوى لقيم الفرد وعزتهُ .

أي ان الاهتمام بقضية الديمقراطية بوصفها جوهر البيروسترويكا ومرتبطة بها ومصدراً للشرعية عند غورباتشوف في سياستهِ الجديدة (اشاعة الديمقراطية _ فدون الديمقراطية لا يمكن ان تكون هناك شرعية، والديمقراطية بدورها لا تستطيع ان تستمر وتتطور من دون الارتكاز على الشرعية ، وهذه الديمقراطية التي تدعو لها البيروسترويكا هي مزيج من الديمقراطية المباشرة التي تجسدها مجالس الشعب والديمقراطية التمثيلية التي يمثلها البرلمان).

والديمقراطية والحرية في نظر غورباتشوف هما القيم العظيمة للحضارة الإنسانية تلك القيم التي نرثها ونضمنها مضموناً اشتراكياً، فقد كانت البيروسترويكا في نظر الكثيرين ليست محاولة لإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السوفيتي فحسب بل انها كانت سياسة قد مهدت لانهيار العديد من الانظمة الشيوعية في العالم وخاصة في أوربا الشرقية (الاتحاد السوفيتي)، اذ تفكك سنة (١٩٩١م) وتخلت روسيا وأوربا الشرقية على انظمتها الشيوعية واتجهت نحو نظم ديمقراطية متعددة.

وبالتالي اصبح مفهوم الديمقراطية اكثر ميلاً إلى التوحيد والعالمية مع اتساع الوعي بالحقوق والحريات واندلاع الثورات التي عملت على تحقيقها ، ولم تعد خصوصيات المجتمعات الثقافية والدينية والقومية قادرة على تجاوز جوهر الديمقراطية وقيمها الاساسية والقائمة على حكم الشعب ومن دون ان يشكل مساساً بحقوق الدول والامم والشعوب باختيار الآليات والاشكال المناسبة لتطبيقها ، فالديمقراطية أحد الحقوق المتفرعة من الحقوق السياسية التي يتمتع بها الشخص وتعني (حكم الشعب) وحدد الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده ويكون إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً من بين المرشحين لهذه المهمة .

فالديمقراطية تعني إعلاماً تنويرياً وتعليمياً يخاطب العقل، وتعني احترام اختيارات الفرد، وأن يكون الفرد حارساً يقظاً يدافع عن مكتسباته ولا يفرط فيها ابداً، وتعني أيضاً الفصل الحقيقي بين السلطات، وسيادة القانون، ومباشرة الفرد لحقوقه السياسية دون تفريط ، كما تعني ممارسة حق الانتخابات والاختيار في المؤسسات الوسيطة ، وبذلك فإنها تعد ضرورية في جميع نواحي الحياة في المجتمع، وأساسية في اختيار السلطة التشريعية ورئاسة الدولة .